



مسائل نحوية من كتاب مجالس العلماء للإمام أبي القاسم الزجاجي

د. محي الدين محمد جبريل محمد

المستخلص

تناولت هذه الدراسة بعضاً من المسائل النحوية التي وردت في كتاب (مجالس العلماء) للإمام أبي القاسم الزجاجي، وهدفت إلى التعريف بالزجاجي والوقوف على بعض المسائل النحوية في كتابه وتحليلها ومعرفة آراء النحاة فيه، كما هدفت إلى التعريف بقيمة كتاب (مجالس العلماء) وأهمية هذه الدراسة تأتي في أنها تتعلق بكتاب من كتب التراث العربي له قيمة علمية كبيرة وسط النحاة لا سيما وأن مؤلفه أحد الأعلام في النحو العربي ومرجعاً فيه، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدة نتائج منها: أنها أظهرت أسلوب علماء العربية الأوائل في مناظراتهم وطرائقهم في التعليل والقياس، كما أظهرت آرائهم في بعض المسائل النحوية، هذه المجالس عبارة عن مناظرات ومحاورات وجدال لغوي تم بين العلماء، وأوصت الدراسة: دراسة كتاب (مجالس العلماء) واستخراج الجوانب الصرفية فيه.

ABSTRACT

This study dealt with some grammatical issues that were mentioned in the book (Majlis al-Ulama) by Imam Abi al-Qasim Al-Zajaji, I aimed at introducing Al-Zajaji and standing on some grammatical issues in his book then analyzing them and identifying the views of grammarians in it. And I aimed to identify the worth of (Majlis al-Ulama) book's and it relates to the book of Arab heritage books that has a great scientific value among grammarians, particularly since its authors are one of the most prominent in Arabic grammar and a reference in it, the study followed a descriptive analytical method and revealed several findings, including: As shown in their style and methods in reasoning and measuring on some issues of grammar, These Majlis are debates, dialogues, and linguistic debate that took place between scholars. The study recommended studying the book (Majlis Al-Ulama) and extracting the morphological aspects in it.

الكلمات المفتاحية: النحاة، الفكر، التراث العربي، مناظرة.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه المكنون: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ الحشر: 10. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

وبعد: فهذه دراسة مختصرة لأحد كتب التراث العربي لواحد من أعلام هذه الأمة المحمدية، الذي بذل جهداً في خدمة اللغة العربية؛ ألا هو أبو القاسم الزجاجي شيخ العربية في عصره، وكل من درس حياة هذا العالم وقرأ آثاره وتراثه أكبر الرجل وقدر علومه، ورأى فيه العقل الواسع والفكر الخصب والعبقريّة العجيبة؛ فجاءتنا دراستنا هذه الموسومة بـ: مسائل نحوية من كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي، وتتبع أهميتها من أهمية الكتاب ومؤلفه؛ فالكتاب له أهمية علمية وشهرة واسعة إذ فيه الفقه والتفسير واللطائف اللغوية والنحوية، وفيه آراء العلماء المختلفة، وهدفاتين قيمة كتابته وتحليل بعض من المسائل النحوية التي وردت فيه، مستعينة بالمنهج الوصفي التحليلي، وجاءت الدراسة في مقدمة وفصلين يتبع ذلك الخاتمة وما فيها من نتائج وتوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع، وأسأل الله عز وجل بمنه وكرمه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه ويتقبله منا إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول: سيرة الإمام أبو القاسم الزجاجي

وفيه مبحثان

1_ سيرة أبو القاسم الزجاجي.

2_ كتاب (مجالس العلماء) وقيمتها العلمية

أولاً: اسمه.

هو الإمام النحوي شيخ العربية في عصره أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، الشهير بالزجاجي.¹

ثانياً: تاريخ ميلاده ومكانه.

لم تذكر كتب التراجم تاريخ ولده، إلا أنهم ذكروا مكان ميلاده، فقد ولد الزجاجي في نهاوند،¹ قال ابن خلكان²: "أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي

¹ سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت (748هـ) تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 1405، 3 هـ، 1985 م، ج 15، ص 475.

البغدادي دارًا ونشأة، النهاوندي أصلًا ومولدًا" وقال الزركلي³: "أبو القاسم: شيخ العربية في عصره، ولد في نهاوند ونشأ في بغداد وسكن دمشق".

ثالثًا: شهرته بالزجاجي.

اشتهر هذا الإمام بين أهل العلم المتقدمين والمتأخرين بـ(الزجاجي) قال ابن عماد الحنبلي⁴: "أبو القاسم الزجاجي نسبة إلى الزجاج" وهو شيخه أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، وسمي بذلك لأنه كان يخرط الزجاج ثم تعلم الأدب وترك ذلك، وقال ابن قنفذ⁵: "ونسب إلى شيخه الذي كان يخرط الزجاج - واحدة زج بكسر الزاي - يجعل في أسفل الرمح".

رابعًا: ثقافته وعلومه.

طاف الزجاجي كثيرًا من البلدان طالبًا للعلم وأقام في بغداد مدة ينهل من علمها ومن فضل علمائها؛ فكانت ثقافته نموذجًا من ثقافة العلماء في القرن الرابع؛ وهو القرن الذي حفل بنتاج خصب للعقلية الإسلامية في قمة نضجها ورقيتها⁶، فقد تفنن في العلوم الإسلامية؛ كان عارفًا بالتفسير وبأصول الدين والحديث ومعانيه وفقهه والفرائض ودقائق الاستنباط والعربية وعلم الكلام وغيرها، فله إمام بكثير من العلوم التي كانت معروفة في عصره إمام الخير، لا سيما المسائل الأدبية والنحوية وفنون الشعر، ولما تكونت شخصيته النحوية وثبتت معالمها، ترك بغداد إلى الشام.

¹ _ نهاوند الآن مدينة إيرانية، كانت عاصمة لإمبراطورية كسرى الأول، ومنها معركة نهاوند سنة 21هـ، وهي مدينة عظيمة في قبلة همدان بينهما ثلاثة أيام، انظر معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ) دار صادر، بيروت، ط2، 1995 م، ج5، ص313.

² _ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت 681هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1994م، ج3، ص136.

³ _ الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي (ت 1396هـ) دار العلم للملايين، ط15، 2002 م، ج3، ص299.

⁴ _ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح (ت 1089هـ) تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1406 هـ - 1986 م، ج4، ص219.

⁵ _ الوفيات، ابن قنفذ القسطنطيني أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، تحقيق: عادل نويهض، ط4، دار الإقامة الجديدة، بيروت، 1403 هـ - 1983 م، ص202.

⁶ _ الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت 562هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1382 هـ - 1962 م، ج3، ص272.

خامسًا: مذهب النحوي:

اختلف المترجمون في مذهب الزجاجي النحوي، فنسبه الزبيدي إلى البصريين ووضعه في الطبقة العاشرة من طبقاتهم¹، بينما أخرجه ابن النديم منهم، وضمه إلى من خلطوا بين المذهبين وتبعه القفطي في ذلك، فذكر أن طريقته في النحو متوسطة؛ فلا هي بصرية ولا هي كوفية، ولعل هذا الحكم هو أصدق الأحكام وأقرب إلى حقيقة مذهب الزجاجي، وقد بين الزجاجي مذهبه بنفسه حين قال في كتابه (اللامات) وهو يتكلم عن (أل) المعرفة²: "ونقول في هذا الفصل ما قاله المازني قال: إذا قال العالم المتقدم قولاً فسيبيل من بعده أن يحكيه، وإن رأى فيه خللاً أبان عنه ودل على الصواب، ويكون الناظر في ذلك مخيراً في اعتقاد أي المذهبين بان له فيه الحق" وقد اتضح عدم تعصبه أيضاً في روايته عن البصريين والكوفيين في كتابه (الأمالي) دون تفريق أو تمييز بينهما، والناظر في أرائه النحوية يجد أنه وافق في معظمها البصريين، ووافق في بعض منها الكوفيين، ونفذ إلى آراء جديدة في بعضها؛ فهو بغدادي يميل إلى مذهب البصري كشيخه الزجاج من غير تعصب على الكوفيين.

سادسًا: آثاره العلمية.

كان الزجاجي من أنشط علماء عصره تعليمًا وتعليقًا وشملت تأليفه النحو والصرف واللغة والعروض والأدب، ومن مؤلفاته: مجالس العلماء - وهو موضوع دراستنا هذه - والكافي³، وحروف المعاني، وأسرار النحو، وشرح رسالة سيوييه، والإذكار بالمسائل الفقهية، وشرح أسماء الله الحسنى⁴، وغيرها، قال ابن النديم⁵: "وله من الكتب كتاب القوافي" وهو كتاب في معرفة أنواع الشعر وقوافيه⁶، وفي الأعلام¹: "له كتاب: الجمل

¹ - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت (817هـ) دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ، 2000م، ص180.

² - اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ط2، 1405هـ 1985م، ص42.

³ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ت (911هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د:ت، ج2، ص77.

⁴ - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص181.

⁵ - الفهرست، ابن النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي ت (438هـ) تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط2، 1417 هـ، 1997 م، ص107.

⁶ - فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي ت (575هـ) تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م، ص281.

الكبرى والإيضاح في علل النحو والظاهر في اللغة، وشرح الألف واللام للمازني، و شرح خطبة أدب الكاتب، والمختصر في القوافي، والأمال واللامات والمجالس طبع باسم (مجالس العلماء) والإبدال والمعاقبة والنظائر "وقال الصفدي²: "وله كتاب الإيضاح في النحو وشرح خطبة أدب الكاتب والمختصر في القوافي والكافي في النحو وكتاب اللامات كبير وشرح كتاب الألف واللام للمازني في النحو وله آمال حسنة جامعة لفنون الأدب من النحو واللغة والأشعار والأخبار" وقال ابن الأنباري³: "ألف كتباً حسنة، منها كتاب الجمل المشهور في أيدي الناس وكتاب الإيضاح وكتاب شرح خطبة أدب الكتاب لابن قتيبة، إلى غير ذلك من الكتب، وكان من طبقة أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، إلا أن أبا علي كان يقول⁴: "لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو، لاستحيا أن يتكلم فيه" إشارة إلى أنه ما بلغ في النحو منزلتهم، فهو يغض من قدر الزجاجي، وأرى أن هذا لا يغض من قدر الزجاجي ولا ينال من مكانته التي تبوأها بعلمه وثقافته ومؤلفاته المتعددة، ومعلوم عن أبي علي الفارسي مقولته المشهورة في طعنه على الرمانى⁵: "إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء" وكتابه (الجمل)⁶ من الكتب المباركة لم يشغل به أحد إلا وانتفع به، ويقال إنه صنفه بمكة - حرسها الله تعالى - وكان إذا فرغ من باب طاف اسبوعاً ودعا الله تعالى أن يغفر له وأن ينفع به قارئه.

سابعاً: شيوخه.

تتلذذ الزجاجي على مجموعة من الأئمة الذين صار لهم الأثر في تكوينه الفكري ونضوجه العلمي، قال ابن عساكر⁷: "عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي النحوي تلميذ أبي إسحاق من أهل بغداد سكن طبرية وحدث بدمشق عن محمد بن العباس اليزيدي وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش وإبراهيم بن السري الزجاج

¹ - الأعلام، ج3، ص299.

² - الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ت (764هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ - 2000م، ج18، ص67.

³ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري ت (577هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1405 هـ، 1985 م، ص227.

⁴ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص227.

⁵ - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص211.

⁶ - وفيات الأعيان، ج3، ص136.

⁷ - تاريخ دمشق، ج34، ص202.

وأبي بكر بن دريد وأبي عبد الله نبطوية وأبي بكر بن الأنباري وأبي عبد الله الحسين بن محمد الرازي وأبي علي الحسن بن علي العنزي¹ فهو تلميذ العلامة أبي إسحاق إبراهيم ابن السري الزجاج، المعروف بابن السراج،¹ فإنه كان أحد العلماء المذكورين، وأئمة النحو المشهورين، وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد، وله مصنفات حسنة، وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول؛ فإنه جمع فيه أصول علم العربية. وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب وكان ثقة... توفي أبو بكر بن السراج يوم الأحد لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة في خلافة المقتدر بالله تعالى.

ثامناً: تلاميذه.

تتلمذ على يد الزجاجي خلق كثير من أفذاذ العلماء، قال ابن عساكر²: "روى عنه أحمد بن علي الحبال الحلبي وأبو الحسن السيتي وعبد الرحمن بن عمر بن نصر وأبو محمد بن أبي نصر وأبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن سلمة بن شرام النحوي وأبو الحسن بن علي السقلي".

أخيراً: وفاته.

ذكرت كتب التراجم أن وفاة الزجاجي رحمه الله كانت بطبرية في رمضان سنة أربعين وثلاث مئة³.

المبحث الثاني: كتاب (مجالس العلماء) وقيمه العلمية:

أولاً: هذا الكتاب القيم (مجالس العلماء) من ذخائر التراث العربي، مؤلفه أبو القاسم الزجاجي، وحققه عبدالسلام محمد هارون، وسماه السيوطي في الأشباه والنظائر⁴ (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين) وقد ذكر عبدالسلام هارون⁵ محقق الكتاب أن الكتاب نسب إلى أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي كاتب الوزير أبي الفضل، والأصح أنه للزجاجي؛ معتمداً في ذلك على

¹ _ تاريخ دمشق، ج34، ص202.

² _ تاريخ دمشق، ج34، ص202.

³ _ سير أعلام النبلاء، ج15، ص476.

⁴ _ الأشباه والنظائر في النحو، أبو الفاضل عبدالرحمن بن كمال أبوبكر السيوطي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، ط1، دار الكتب

العلمية، بيروت، 1405هـ، 1984م، ج3، ص78.

⁵ _ مقدمة المحقق لمجالس العلماء، ص6.

نصوص من الأشباه والنظائر للسيوطي وخزانة الأدب للبغدادى¹، و(مجالس العلماء) كتاب موسوعي يحتوي على معارف متنوعة ومسائل مختلفة؛ ففيه علوم القرآن والفقه والأنساب والشعر، ولكنه منصب بصفة خاصة على اللغة والنحو والصرف.

ثانيًا: حجم الكتاب: طبع الكتاب في مجلد واحد وهو يقع مع مقدمة المحقق والفهارس في ثلاثمائة وأربع وأربعين صفحة من القطع المتوسط، وفيه مائة وستة وخمسون مجلسًا، والمجلس الواحد يشغل في الكتاب صفحة إلى ست صفحات على الأكثر².

ثالثًا: تعريف المجلس: يعني به المؤلف اجتماع رجلين أو أكثر للحديث في مسألة علمية، وربما وجد حكم يفصل بينهما، وقد يكون الحديث بحضور أمير أو وزير أو طلاب علم، وهذه المجالس إما على سبيل المناظرات وإما على سبيل الاستفهام.

رابعًا: القيمة العلمية للكتاب: يشتمل الكتاب على ضروب شتى من علوم العربية، ويضم كثيرًا من المسائل اللغوية والنحوية الدقيقة التي تناسب المتقدمين في علم العربية، وعدد من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، أو بين نحاة المدرسة الواحدة، وفي الكتاب تمرينات نحوية وصرفية تدعو إلى التفكير وتفتيق الأذهان، ويظهر أسلوب علماء العربية في مناظراتهم وطرائقهم في التعليل والقياس، ولا يخلو الكتاب من الفوائد التاريخية؛ كأن يدل مجلس على تتلمذ رجل على رجل آخر، أو سماعه منه أو معاصرته له، كما أظهر الكتاب جانبًا من عادات العرب وطباعهم وحياتهم الاجتماعية بصفة عامة حتى زمن تأليف الكتاب.

خامسًا: شخصية الزجاجي ومنهجه في كتابه: إن قارئ الكتاب لا يستطيع التعرف على شخصية مؤلفه؛ وذلك لأن الزجاجي يذكر المجلس متضمنًا المسألة والذين اختلفوا فيها وحججهم وانتصار بعضهم على بعض دون أن يذكر رأيه في تلك المسألة، ولعله أراد الموضوعية في ذلك، وقد يعلق نادرًا؛ ومن ذلك تعليق موجز له بعد أبيات ليحيى اليزيدي في المجلس الثالث والثلاثين بعد المائة³، كما لم يرتب الزجاجي مجالسه زمنياً، ولم يقسم كتابه إلى أبواب أو فصول؛ وهذا ما جعل موضوعات مجالسه مختلطة دون نظام معين، وربما دل هذا على أنه أملى مجالسه

¹ _ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ج7، ص464.

² _ مجالس العلماء، ص30.

³ _ مجالس العلماء، ص223.

من ذاكرته أو أنه كتبها في أوقات متباعدة، وقد يكون هذا عن قصد للتتويج على القارئ وجرياً على عادة المؤلفين القدماء في تلك العصور في عدم تطبيق قواعد البحث العلمي الحديث التي تلزم الباحث بترتيب المعلومات، والله أعلم.

سادساً: علاقة المدرسة البغدادية بمجالس الزجاجي: الزجاجي من المدرسة البغدادية التي تأخذ تارة بآراء البصريين وتارة بآراء الكوفيين، وهي مدرسة جاءت متأخرة والنحو قد وضعت قواعده؛ فاهتمت بالتعليقات؛ وهذا قد يفسر حرص الزجاجي على جمع هذه المجالس المملوءة بالتعديلات اللغوية والنحوية والصرفية.

أخيراً: مصادر المجالس: من المصادر التي جمع منها الزجاجي ما جاء في مجالسه الرواية مشافهة عن شيوخه، فيسند بعض مجالسه لمن سمعها منهم؛ كأن يقول (حدثني أو أخبرنا) أو نحوهما، ومن الذين روى عنهم: محمد اليزيدي، وعلي بن سليمان الأخفش، وأبوبكر الخياط، وابن شقير، وأبو القاسم الصائغ، وأبو جعفر الطبري، ومحمد بن الحسن بن دريد، وأحمد بن عمرو الحنفي، وأحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وغيرهم.

الفصل الثاني: مسائل نحوية من كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي

وفيه تسع مسائل على النحو التالي:

- 1_ مسألة عمل ليس والغاؤها.
- 2_ المسألة الزنبورية
- 3_ مسألة نصب الاسم بعد همزة الاستفهام.
- 4_ مسألة إذ، إذا.
- 5_ مسألة تعريف خبر لا.
- 6_ مسألة الاستثناء بـ(ليس).
- 7_ مسألة تقديم الحال على صاحبها.
- 8_ مسألة فتح همزة إن وكسرها.
- 9_ مسألة إعمال إن مضمرة.

(مسألة إعمال ليس وإغاؤها)

جاء في مجلس عيسى بن عمر الثقفي مع أبي عمرو بن العلاء، ذكر أبو محمد اليزيدي قال¹: "جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء ونحن عنده فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع، قال: فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع..."

هذا المجلس يصور لنا حقيقة الصراع اللغوي بين النحاة، وأن لكل قبيلة عربية لهجة خاصة جرى لسانها بها؛ يعسر تلقينها غيرها، فـ(ليس) يعملها بعضهم والآخر يهملها، ففي مثل قول العرب: ليس الطيب إلا المسك؛ فالحجازيون يعملون (ليس) في هذا التركيب فينصبون خبرها، والتميميون يهملونها ويرفعون خبرها، فلغة الحجازيين نصب الخبر ولغة بني تميم رفعه؛ لأنهم يجرون (ليس) مجرى (ما) فيهملونها إذا انتقد النفي بـ(إلا) كما تهمل (ما) في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ آل عمران: 144، إلا أن أبا عمرو جَوَزَ الأمرين، ورفض بعض النحاة إهمالها مع أنها لغة تميم، قال سيبويه²: "وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كـ(ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف... والوجه والحد أن تحمله على أنفي (ليس) إضماراً وهذا مبتدأ... إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك" فرفع (المسك) عند سيبويه من القليل الذي لا يكاد يعرف، وقال ابن السراج³: "وقد شبهها بعض العرب بـ(ما) فقال: ليس الطيب إلا المسك، فرفع وهذا قليل" وقال ابن الأنباري⁴: "ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال: ليس الطيب إلا المسك، فرفع الطيب والمسك جميعاً" وقال المرادي⁵: "أن تكون مهملة لا عمل لها، وذلك في نحو: ليس الطيب إلا المسك، والوجه الثالث أن يكون الطيب اسم (ليس) وإلا المسك عند

¹ _ مجالس العلماء، الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت 337هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1403 هـ، 1983 م، ص3.

² _ الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت 180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط3، 1408 هـ - 1988 م، ج1، ص147.

³ _ الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت 316هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، دنت، ج1، ص90.

⁴ _ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله البركات كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ - 2003م، ج1، ص131.

⁵ _ الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت 749هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413 هـ - 1992 م، ص495.

بني تميم فإن (إلا) عندهم تبطل عمل ليس، كما تبطل عمل (ما) الحجازية،... ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها ولا ضمير في ليس" وقال ابن هشام¹: "ليس الطيب إلا المسك بالرفع فإن بني تميم يرفعونه حملاً لها على (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي كما حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) في الأعمال عند استيفاء شروطها... وخرج الفارسي ذلك على أوجه:

أحدها: أن في (ليس) ضمير الشأن ولو كان كما زعم لدخلت (إلا) على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً فقليل²: ليس إلا الطيب المسك كما قال³:

أَلَا لَيْسَ إِلَّا مَا قَضَى اللَّهُ كَائِنَ ... وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا وَلَا ضَرًا

وأجاب بأن (إلا) قد توضع في غير موضعها مثل ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ الجاثية:32... أي: إن نحن إلا نظن ظناً... لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه، وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة أي: إلا ظناً ضعيفاً وإلا اغتراراً عظيماً.

الثاني: أن الطيب اسمها وأن خبرها محذوف أي: في الوجود وأن المسك بدل من اسمها.

الثالث: أنه كذلك ولكن (إلا المسك) نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس فهو نكرة معنى أي: ليس طيب غير المسك طيباً، ولأبي نزار الملقب⁴ بملك النحاة توجيه آخر وهو أن الطيب اسمها والمسك مبتدأ حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير إلا المسك أفخره".

وأرى أن هذه التأويلات لا حاجة إليها؛ لأن إهمال (ليس) لغة تميم وهي من الفصاحة والبلاغة بمكان أن كثيراً من القواعد النحوية بنيت بلغتها، كما جاء بعض آي القرآن بلغتها، فلا مسوغ لتلك التأويلات؛ وقد نقل أبو عمرو بن العلاء من أن الرفع لغة تميم؛ وما جاء لغة لقوم فالتأويل فيه غير مقبول؛ قال السيوطي⁵: "قال أبو حيان في

¹ _ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام ت (761هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، ص378.

² _ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الأوسى شهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت، ج13، ص155.

³ _ لم أقف له على قائل، انظر مغني اللبيب، ص388، وجنى الداني، ص496.

⁴ _ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، 1998م، ج1، ص423.

⁵ _ المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ، 1998م، ج2، ص204.

شرح التسهيل¹: إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم يتكلم إلا بها فلا تأويل.

(المسألة الزنبورية)

جاء في مجلس سيبويه مع الكسائي وأصحابه بحضرة الرشيد، قال الفراء²: "حضر الكسائي فأقبل على سيبويه فقال: تسألني أو أسألك؟ فقال: لا، بل سلني أنت، فأقبل عليه الكسائي فقال له: ما تقول أو كيف تقول: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحت، ثم سأله عن مسائل من هذا النوع: خرجت فإذا عبد الله القائم، أو القائم؟ فقال سيبويه في كل ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا كلام العرب، العرب ترفع في ذلك كله وتنصب..."

هذه المسألة تسمى المسألة الزنبورية، وهي أشهر مناظرة في تاريخ علم النحو، واشتهرت في كتب النحاة وأصحاب السير والتراجم والمؤرخين بهذا الاسم، ونالت اهتماماً لم تتأله غيرها من المسائل؛ لأنها كانت بين عالين كانا رئيسي المذهبين وإمامي البلدين البصرة والكوفة. وملخصها: هل يجوز النصب في قولنا: فإذا هو هي، فنقول: فإذا هو إياه، أم هو وجه واحد فقط، قال العكبري³: "وتقول: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، وقال الكوفيون فإذا هو إياها، وحجة الأولين أن (هو) مبتدأ، والخبر لا يخلو إما أن يكون (إذا) التي للمفاجأة؛ لأنها مكان؛ فيلزم أن يكون الضمير الثاني حالاً، وإما أن يكون الخبر الضمير الثاني و(إيا) من ضمائر المنصوب لا المرفوع، فإذا بطل القسمان تعين أن تكون هي خبر المبتدأ، واحتج الآخرون من وجهين: أحدهما: أن جماعة من العرب شهدوا عند يحيى بن خالد حين اجتمع سيبويه والكسائي وأصحابه بقول الكوفيين، والثاني: أن التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع ما بعدها بأنه مبتدأ وخبر، وأن ينتصب على إضمار (أجد)" وقال ابن هشام⁴: "وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه وهو فإذا هو هي، هذا هو وجه الكلام مثل ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ الأعراف: 108. ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ طه:

¹ _ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، تحقيق: حسن هندواي، ط1، دار القلم، دمشق، 1419هـ، 1998م، ج4، ص300.

² _ مجالس العلماء، ص9.

³ _ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق: غازي مختار ظليمان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، ج1، ص497.

⁴ _ مغني اللبيب، ص125.

20. وأما فإذا هو إياها، إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بـ(إن) والنصب بـ(لم) والجزم بـ(لعل) وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم بعض العرب به، وقد ذكر في توجيهه أمور أحدهما: لأبي بكر بن الخياط وهو أن (إذا) ظرف فيه معنى (وجدت ورأيت) فجاز له أن ينصب المفعول وهو مع ذلك مخبر به عن الاسم بعده انتهى، وهذا خطأ؛ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر فكان حقها أن تنصب ما يليها، والثاني: أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك ويشهد له قراءة الحسن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ الفاتحة: 5. ببناء الفعل للمفعول ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك: فإذا زيد القائم، بالنصب فينبغي أن يوجه هذا على أنه نعت مقطوع أو حال على زيادة (أل) وليس ذلك مما ينقاس، ومن جوز تعريف الحال أو زعم أن (إذا) تعمل عمل (وجدت) وأنها رفعت عبد الله بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد فقد أخطأ؛ لأن (وجد) ينصب الاسمين ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل، والثالث: أنه مفعول بهو الأصل: فإذا هو يساويها أو فإذا هو يشابهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير... والرابع: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يوسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول: ما زيد إلا شرب الإبل، ثم حذف المضاف... والخامس: أنه منصوب على الحال¹ من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلها، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة وقال الأصبهاني²: "إنَّ الجواب على ما قال سيبويه: فإذا هو هي، وهذا موضع الرفع... وذلك أنَّ النصب إنما يكون على الحال نحو قولك: خرجت فإذا الناس وقوفًا، وجاز النصب هاهنا لأنَّ (وقوفًا) نكرة، والحال لا تكون إلا نكرة، فإذا أضمرت بطل أمر الحال؛ لأن المضمرة معرفة، والمعرفة لا تكون حالًا، فوجب العدول عن النصب إلى الرفع نحو ما أفتى به سيبويه من أنه يقول: فإذا هو هي، كما تقول: فإذا الناس وقوف".

وأرى أن قول سيبويه أرجح، وقول الكسائي جائز؛ فسيبويه يحتم الرفع بعد (إذا) المفجأة ويمنع النصب، والكسائي يجوز الأمرين، فالكسائي موافق لسيبويه على

¹ _ المسائل السفرية في النحو، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1403 هـ، 1983 م، ص 27.

² _ إعراب القرآن للأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتوراة فائزة بنت عمر المؤيد، ط 1، 1415 هـ، 1995 م، ج 1، ص 12.

الرفع؛ إلا أنه يرى أن ذلك جائز لا واجب، فالعرب نطقت بهذا وبذاك؛ وإن كان القياس يطرد في الرفع لا سيما في القرآن الكريم ﴿فَإِذَا هِيَ بِبَيْضَاءَ لِلنَّاظِرِينَ﴾ الشعراء: 33. ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ يس: 29. فـ(هي) وما بعدها مبتدأ وخبر، والنصب على الحالية، فهما لغتان فصيحتان لكل حجته ودليله، والله أعلم.

(مسألة نصب الاسم بعد همزة الاستفهام)

جاء في مجلس مروان مع الأخفش، قال أبو يعلى زكريا بن يحيى بن خلاد: حدثني أبو عثمان قال¹: "سأل مروان الأخفش... عن قوله: أزيداً ضربته أم عمرًا، ألسنت إنما تختار في الاسم النصب إذا كان المستفهم عنه الفعل؟ قال: بلى قال: فأنت إذا قلت أزيد ضربته أم عمرو، فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان، وإنما تستفهم عن غيره ممن وقع به الضرب، فالاختيار الرفع، قال: والقياس عندي هو، قال أبو عثمان: وهو القياس عندي، ولكن النحويين اجتمعوا على نصب هذا، لما كان معه الحرف الذي هو في الأصل بالفعل أولى".

تختلف همزة الاستفهام عن غيرها من أدوات الاستفهام في أمور كثيرة، وما يجوز فيها لا يجوز بغيرها، فيجوز أن يأتي بعدها اسم منصوب فتقول: ما أدري أزيداً مررت به أم عمرًا، والتقدير: ما أدري أجاوزت زيدًا، أو ما أبالي أعبد الله لقيت أم عمرًا، فتضم فعلًا بين الهمزة والاسم يكون ما ذكرته مفسرًا لما أضمرته، فإذا قلت: أزيداً تضربه؟ يجوز فيه النصب والرفع²، أزيداً أزيداً؛ الرفع على أنه مبتدأ والجملة خبر، وزيدًا على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، واختير النصب لكون الهمزة تدخل على الأسماء والأفعال، قال سيبويه³: "هذا باب ما ينصب في الألف تقول: أعبد الله ضربته، وأزيداً مررت به، وأعمرًا قتلت أخاه، وأعمرًا اشتريت له ثوبًا، ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلًا هذا تفسيره، ... قال جرير⁴:

أثَّغَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْرِيًّا حَا ... عَذَلْتُ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْخَشَابَا

فإذا أوقعت عليها الفعل أو على شيء من سببه نصبته، وتفسيره هنا هو التفسير الذي فسر في الابتداء: أنك تضم فعلًا هذا تفسيره، إلا أن النصب هو الذي يختار هنا وهو حد الكلام" فسيبويه ينصب (ثعلبة) الواقع بعد همزة الاستفهام؛ وهذا

¹ _ مجالس العلماء، ص 61.

² _ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 1400، 20 هـ - 1980 م، ج 2، ص 138.

³ _ الكتاب، ج 1، ص 101.

⁴ _ ديوان جرير بن عطية الخطفي الكلبي اليربوعي (110هـ) تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر 1969م، ص 814.

النصب بفعل مقدر، يدل عليه المذكور؛ والتقدير: ألهنتعلبة، وهذا النصب راجح عند سيبويه؛ لأنه لا فرق عنده في ترجيح النصب بين أن يكون الاستفهام عن الاسم أو عن الفعل، وابن الطراوة¹ يرى النصب في بيت جرير شاذاً؛ ويوجب الرفع إن كان الاستفهام عن الاسم، نحو: أزيدَ ضربته أم عمرو، وقال الأشموني²: "والذي يليه الفعل غالباً أشياء: منها همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَبَشَّرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾ فإن فصات الهمزة فالمختار الرفع، نحو: أنتَ زيدٌ تضربه، إلا في نحو: أكل يوم زيداً تضربه؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل"

وأرى أن النصب في مثل قولك: أزيداً ضربته أم عمرًا، أقوى من الرفع؛ لأن الغالب أن يليها فعل، ونصب الاسم يوجب تقدير فعل بعدها، وإذا حذفت الضمير تصبح الجملة الجواب عن السؤال: ضربت زيداً، فترجح النصب؛ لأنه لو رفع لصار مبتدأ، ورفع المبتدأ بعد همزة الاستفهام - مع جوازه - قليل لكثرة دخولها على الأفعال.

(مسألة إذ، إذا)

جاء في مجلس أبي عثمان المازني مع الأخفش سعيد بن مسعدة، حدثني أبو عثمان³ أنه قال للأخفش: "أتذكر إذ تقول إذ لما مضى كيف أضافها إلى مستقبل؟ فقال: لأنه حكى ما مضى، قال: فلما جعلوا للماضي ما يدل عليه جعلوا إذا للمستقبل، وقال الأخفش: يجوز في قولك إذا قلت: بينما يمشي فإذا زيد منطلق، أن يكون مفاجأة ويجوز أن يكون وقتاً، كأنه قال: فوقت انطلاق زيد موجود، قال أبو عثمان: فليس هاهنا شيء إلا أن يقال له: رأيت إذا تصرف هذا التصرف اسماً؟ أي: إنه لا يتصرف هذا التصرف أي لا يضمّر لما يجيء؛ لأن قولك: فإذا زيد منطلق، إذا مضافة إلى زيد منطلق، وليس قبلها شيء يعمل فيها، فتكون ظرفاً له، فليس لها وجه إلا أن تكون مبتدأة ويضمّر لها حرف على قول الأخفش، قال أبو عثمان: تكون ها هنا حرف المفاجأة ولا تكون وقتاً".

هذه مسألة إضافة (إذ) للماضي و(إذا) للمستقبل، لكن المازني يسأل لماذا أضيفت (إذ) للمستقبل فيجب الأخفش أنه على الحكاية؛ أي حكى ما مضى، قال السيوطي⁴: "وأصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي وهل تقع للاستقبال قال

¹ _ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.. لابن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1980م، ج2، ص145.

² _ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني علي بن محمد بن عيسى، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، ج1، ص432.

³ _ مجالس العلماء، ص68.

⁴ _ همع الهوامع، ج2، ص173.

الجمهور لا وقال جماعة منهم ابن مالك نعم" وقال ابن هشام¹: "أن تكون اسمًا للزمن المستقبل نحو ﴿يَوْمَئِذٍ تُخْبِرُ أَخْبَارَهَا﴾ الزلزلة: 4. والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (70) إذ الأغلال في أعناقهم﴾ غافر: 70-71. فإن (يعلمون) مستقبل لفظًا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد أعمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا"

وأرى أن الأمر كذلك فـ(إذ) للماضي وإذا جاءت للمستقبل فهو بمنزلة إنزال المستقبل منزلة الماض؛ فتفيد المعنيين حسب مقتضى الحال، أما قول الأخفش: بينما يمشي فإذا زيد منطلق؛ فقد جَوَزَ أمرين في (إذا) المفاجأة والوقت؛ كأنه قال: فوقت انطلاق زيد موجود، والمازني لا يرى إلا أن تكون مفاجأة؛ لأنه ليس قبلها شيء يعمل فيها، وأرى أنها للمفاجأة؛ لأنها هنا دخلت على الجملة الاسمية.

(مسألة تعريف خبر لا)

جاء في مجلس أبي العباس ثعلب مع المازني، قال أبو عثمان المازني²: "لا يجوز: لا رجل زيد البتة، لا على التكرير ولا على الأفراد؛ لأن (لا) إذا لم يكن شيئاً بعينه لم يكن خبره شيئاً بعينه، قلت: لا رجل أفضل منك، أليس هو شيئاً معروفاً بعينه؟ قال: لا؛ لأن أفضل منك صفة للخلق، وقال: قال الأخفش ورواه رواية: لا موضع صدقة أنت، قال: هو عندي ظرف، كأنه قال: لا أنت في موضع صدقة، ولم يحتج إلى تكرير لا؛ لأنه كالمثل لأن (لا) إذا وقعت على معرفة فلا بد من تكرير الكلام، فأنت معرفة ولكنه كالمثل، والمثل يجيء على خلاف الباب، ألا ترى أنك تقول: وريت بك زنادي في المثل، وفي الكلام: ورت الزناد ترى، ومثله قوله³: (أَسَاءَ سَمْعًا فَأَسَاءَ جَابَةً) وفي الكلام تقول: أجاب إجابة وجواباً، كل ذلك يجوز، ولا يجوز في المثل إلا ما حكى، وقال: محال أن تقول: لا فتى هيجاء أنت، لا تكون معرفة، قلت: فتقول⁴:

¹ _ مغني اللبيب، ص 113.

² _ مجالس العلماء، ص 82.

³ _ مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت 518هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د: ت، ج 1، ص 330. وكتاب جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش، دار الفكر - دار الفكر، ط 2، 1988م، ج 1، ص 25.

⁴ _ لم أقف له على قائل، وقد ورد في الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1421هـ/ 2000م، ج 6، ص 30.

لَا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ ... وَلَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ

أليس ذو الفقار معرفة وعلي معرفة؟ فقال المازني: معناه لا سيف موجود إلا ذو الفقار، ولا فتى موجود إلا علي، والعرب قد توسعت في إضمار خبر النفي، ألا ترى أنك تقول: لا بأس ولا ضير، تضرر الخبر وذلك موجود، وقولهم: لا عليك، أشد من هذا، ومعناه: لا بأس عليك ... ألا ترى أنك تقول: لا رجل أبوه منطلق، فلما وقع صفة للنكرة وقع خبراً للنكرة، تقول: رأيت رجلاً أبوه منطلق، وأبوه منطلق جملة وقعت في موضع الصفة للنكرة، فالحال هذا صارت خبراً للنكرة، ووقعها في موضع الصفة للنكرة".

يقول النحاة يجب تكثير خبر (لا) لأن اسمها نكرة فلا يجوز الإخبار عنها بمعرفة، قال سيبويه¹: "هذا باب النفي بلا... فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة" وقال الزمخشري²: "خبر لا التي لنفي الجنس هو في قول أهل الحجاز لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك... ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون: لا أهل، ولا مال... وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً" فالنحاة أوجبوا تكثير خبر (لا) ليناسب عموم الجنس الذي في (لا) وما جاء على غير ذلك تألوه؛ مثلما فعل المازني بشواهد ثعلب، وأرى أن الأقوى والأشهر بين النحاة هو جوب تكثير خبر (لا) النافية للجنس ليوافق العموم الذي فيها، إلا أنه يجوز تعريفه على مذهب الكوفيين الذين يقعدون القاعدة حتى على الشاهد الواحد؛ كاستشهاد ثعلب معضداً مذهبه وقد أوله المازني تأويلًا صحيحًا.

(مسألة الاستثناء بـ(ليس))

جاء في مجلس سيبويه مع حماد بن سلمة، قال محمد بن يزيد حدثني غير واحد من أصحابنا³: "قال: كان سيبويه مستملاً لحمد بن سلمة، وكان حماد فصيحاً، فاستملاه يوماً قول رسول الله صلى الله عليه وسلم⁴: "ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء" فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحن يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما هو استثناء، فقال سيبويه: لا

¹ _ الكتاب، ج2، ص274.

² _ المفصل في صناعة الإعراب، جار الله الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـ) تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ص51.

³ _ مجالس العلماء، ص118.

⁴ _ هذا الحديث لا ذكر له في كتب الحديث، وقد ذكر ضمن ترجمة سيبويه، وذكره ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد الجبالي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ، ج3، ص588.

جرم والله لأطلبن علمًا لا تلحنني معه، فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين".

هذه مسألة عمل (ليس) الاستثناء، خروجًا عن عملها النسخ؛ كما اعتقده سيبويه في الحديث الشريف، من أن (أبا الدرداء) اسم ليس، قال سيبويه¹: "باب لا يكون وليس وما أشبههما فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضمارًا، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء... وذلك قولك: ما أتاني القوم ليس زيدًا، وأتوني لا يكون زيدًا، وما أتاني أحد لا يكون زيدًا... فكأنه قال: ليس بعضهم زيدًا، وترك إظهار بعض استثناء... فهذه حالهما في حال الاستثناء، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء؛ فأجرهما كما أجروهما" وقال ابن مالك²: "من أدوات الاستثناء (ليس) و(يكون) مسبوقه بـ(لا) وهما على فعليتهما وعملهما إلا أن المرفوع بهما لا يكون إلا مستترًا؛ لأنهم قصدوا ألا يليهما إلا ما يلي (إلا) لأنها أصل أدوات الاستثناء، والمستثنى بهما واجب النصب بمقتضى الخبرية، ومن الاستثناء بـ(ليس) قول النبي³ صلى الله عليه وسلم: "يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةُ وَالْكَذِبُ" أي: ليس بعض خلقه الخيانة والكذب" وقال ابن هشام⁴: "أن تكون حرفًا ناصبًا للمستثنى بمنزلة (إلا) نحو: أتوني ليس زيدًا، والصحيح أنها الناسخة وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم واستناره واجب فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب".

وأرى إن (ليس) ومثلها (لا يكون) يستعملان أداتي استثناء كـ(إلا) وهما فعلان، واسمهما مستتر ضمير يعود علي بعض المفهوم من الكل السابق في الكلام ويكون المستثنى بهما منصوب مع إضمار اسمها؛ أي: أن المعنى ليس أبا الدرداء، أي: إلا أبا الدرداء.

(مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور)

جاء في مجلس أبي محمد اليزيدي مع الكسائي، سأل الفضل بن الربيع الفراء مرة فقال⁵: "من أعلم أبو محمد أو الكسائي؟ فقال الفراء: عافى الله أبا محمد، أبو محمد رجل عاقل، والكسائي: اسمه وصوته، لم نلق أحدا أعلم منه... فقال المهدي: اجمع

¹ _ الكتاب، ج2، ص347.

² _ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، 1402هـ، 1982م، ج2، ص721.

³ _ شعب الإيمان، البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ، ج4، ص207.

⁴ _ مغني اللبيب، ص387.

⁵ _ مجالس العلماء، ص131.

بينهما فقلت للكسائي: أسألك أم تسألني؟ قال: سل، قال: قلت: كيف تقول: مررت
حجاماً برجل، قال: كما قلت، فقلت: أخطأت، فقال المهدي للكسائي: مكانك،
أخبرني أنت الحجام أم الرجل؟ لئن كنت الحجام فأقبح بهذه المسألة، أو يكون
الحجام هو الرجل فهو أقبح منها أن تفرق بين الحجام ونعته فتقدمه، فقال الكسائي:
العرب تفعل هذا، قالت¹:

لَعَزَّةٌ مَوْحِشًا طَلُّ

فسكت المهدي حين سمع ذلك، فقلت ها هنا: ما يوحشك من هذا، إن (مررت) إذا
جاءت أبداً لا تتعلق إلا باسم تخفضه، ولا يحال بينها وبين الخافض، وليس هذا
في (لَعَزَّةٌ مَوْحِشًا طَلُّ) قال: فاشتهاها المهدي وقال: صدقت، واستخفني المهدي
وضحك".

هذه المسألة خلافية بين النحاة منهم من جَوَّزَ تقديم الحال على صاحبها المجرور
بالحرف، ومنهم من منع ذلك وهم الأكثر؛ فلا يجوز عندهم أن يقال في: مررت
بهند جالسة؛ مررت جالسة بهند، قياساً على المجرور بالإضافة في امتناع تقدم
حاله عليه؛ فالكسائي رأس المدرسة الكوفية يجوّز ذلك في هذا المجلس، واليزيدي
من المدرسة البصرية يمنعه، واستشهد المجوزون بشواهد منها قوله تعالى: ﴿وَمَا
أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (كافة) حال من (الناس) والأصل: وما أرسلناك
إلا للناس كافة، وقوله عليه الصلاة والسلام²: "وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً
وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً" وقول الشاعر³:

لِئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

أي: إليّ هيمان صاديًا، وقول الآخر⁴:

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَنَهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا... فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

أي: فمطلبها عليه كهلاً، وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما
يتعلق به، وقال آخر¹:

¹ _ ديوان كثير عزة. جمعه وحققه د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت 1391 هـ. ص 506.

² _ صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، شرح وتعليق د. مصطفى
ديب البغا، دار طوق النجاة، ط1، 1422 هـ، كتاب التيمم.

³ _ كَثِيرٌ عَزْدِيَوَانِهِ، ص 522.

⁴ _ شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت 421 هـ) تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهرسه
العامّة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424 هـ، 2003 م، ج1، ص 353.

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةَ لِلْمَرْءِ ... فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

أي: تعرض المنية للمرء غافلاً، فإذا جاز تقديمها على صاحبها وعلى العامل فيه ، فتقديمها على صاحبها وحده أجوز.

أما المانعون فقال سيبويه²: "ومن ثم صار: مررت قائماً برجل لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء" فسيبويه حجته في المنع هو أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في صاحب الحال هنا هو الحرف، وليس كالفعل في تصرفه وهي حجة أكثر النحويين، وقال المبرد³: "وتقول مررت راكباً بزيد إذا كان راكباً لك، فإن أردت أن يكون لزيد لم يجز؛ لأن العامل الباء" وقال ابن هشام⁴: "أو يكون صاحبها مجروراً إما بحرف جر غير زائد كـ(مررت بهند جالسة، وخالف في هذه الفارسي وابن جني وابن كيسان فأجازوا التقديم" وقال ابن السراج⁵: "فإن كان الفعل لا يصل إلا بحرف جر لم يجز أن تقدم الحال على المجرور إذا كانت له فتقول: مررت راكباً بزيد إذا كان (راكباً) حالاً لك، وإن كان لزيد لم يجز؛ لأن العامل في (زيد) الباء فلما كان الفعل لا يصل إلى زيد إلا بحرف جر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف" وقال المرادي⁶: "وإن كان مجروراً بحرف لم يجز تقديم الحال عليه عند أكثر النحويين" قال ابن مالك⁷:

وَسَبَقَ خَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ... أَبَوَا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

قال ابن عقيل⁸: "مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول في مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند، ومذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع

¹ لم أقف له على قائل، وقد ورد في البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط1، 1420 هـ، ج8، ص550.

² _ الكتاب، ج2، ص124.

³ _المقتضب، أبو العباس المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت 285هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 1386هـ، ج4، ص171.

⁴ _ أوضح المسالك، ج2، ص319.

⁵ _ الأصول في النحو، ج1، ص214.

⁶ _ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428 هـ - 2008 م، ج2، ص705.

⁷ _ ألفية ابن مالك في النحو والصرف، طبعة دار الكتاب العربي بيروت، باب الحال.

⁸ _ شرح ابن عقيل، ج2، ص264.

بذلك" وقال السيوطي¹: "منع أكثر النحويين منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد سواء كان ظاهراً أو ضميراً فمنعوا مررت ضاحكة بهند ومررت ضاحكا بك وتأولوا الآية ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾. بأن (كافة) حال من الكاف وعللوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضاً من الإشراف في الوساطة التزام التأخير وبأن حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو: زيد في الدار متكئاً، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يقدم عليه هنا، وجوز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً والحال فعل نحو: مررت تضحك بهند ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسمونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حينئذ وليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقاً الفارسي وابن كيسان وابن برهان وصححه ابن مالك".

وأرى أن قول الكسائي ومن وافقه من النحاة على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر جائز اعتماداً على السماع عن العرب؛ واللغة بابها السماع، فقد ورد في القرآن الكريم والشعر وغيرها من الشواهد التي تؤيد ذلك وتدفع تأويل الذي تأوله المانعون، وتدفع كذلك خوف التباس الحال بالبدل _ كما ذكر المهدي في المجلس _ وذلك بالقرينة التي تبين مقصود المتكلم.

(مسألة فتح همزة إن وكسرها)

جاء في مجلس الكسائي مع أبي يوسف، حدثنا الأحمر النحوي قال²: "دخل أبو يوسف الفقيه على الرشيد وعنده الكسائي يحدثه، فقال: يا أمير المؤمنين قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك، فقال الرشيد: النحو يستغني، أستدل به على القرآن والشعر، فقال الكسائي: إن رأى أمير المؤمنين أن يأمره بجوابي في مسألة من الفقه، فضحك الرشيد فقال: أبلغت إلى هذا يا كسائي، يا أبا يوسف أجبه، فقال: ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالقاً دخلت الدار؟ فقال أبو يوسف: إن دخلت فقد طلقت، فقال الكسائي: خطأ، إذا فتحت (أن) فقد وجب الأمر، وإذا كسرت فإنه لم يقع بعد، فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو".

¹ _ جمع الهوامع، ج2، ص307.

² _ مجالس العلماء، ص196.

هذه من المسائل التي تؤكد وتوثق الصلة في مسألة الإعراب والمعنى وتدل على أن الإعراب له أثر في المعنى، قال الأنصاري¹: "وتقديم التعليق على المعلق به كتأخير عنه كقوله: إن شاء الله أنت طالق، ولو فتح همزة (إن) أو أبدلها بـ(إذ أو بما) كأنت طالق، أن شاء الله بـ(فتح الهمزة) أو إذ شاء الله أو ما شاء الله، طلقت في الحال واحدة؛ لأن الأولين للتعليل"

وأرى أن الأمر كذلك فإن فتح همزة (إن) يفيد التعليل، وكسرهما معناها الشرط؛ فقوله: أنت طالق إن دخلت الدار، بالكسر لم يقع الطلاق حتى تدخله؛ لأنه تعليق على الشرط حتى يحدث، وبالفتح يقع حالاً؛ لأن المعنى لأنك دخلت الدار؛ فهو علة طلاقها.

(مسألة إعمال إن مضرة)

جاء في مجلس الكسائي مع أبي محمد الزبيدي، حدثنا أبو عبد الله الزبيدي² قال: "أخبرني عمي الفضل بن محمد بن أبي محمد يحيى بن المبارك الزبيدي، قال بعث الخليفة المهدي إلي وإلى الكسائي ... ثم تفاوضنا الكلام إلى أن قلت له: كيف تقول: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بـ(تة زيد)، فأطرق مفكراً وأطال الفكر، فقلت: أصلح الله الأمير، لأن يجيب فيخطئ فيتعلم أحسن من هذه الإطالة، فقال: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بـ(تة زيد)، فقلت له: أخطأت، قال: كيف؟ قلت: لرفعه خيرهم قبل أن تأتي باسم إن، ونصبه زيداً بعد الرفع، وهذا لا يجيزه أحد، فقال شيبه بن الوليد عم دفافة، متعصباً له: لعله أراد بـ(أو) (بل) فقلت: هذا المعنى لعمرى معنى، فلقنه الكسائي، فقال: ما أردت غيره، فقلت: أخطأتما جميعاً؛ لأنه غير جائز إن من خير القوم وأفضلهم بل خيرهم زيداً، فقال المهدي للكسائي: ما مر بك مثل اليوم، قال: فكيف الصواب عندك؟ قلت: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بـ(تة زيد)، على معنى تكرير إن."

علق الزجاجي على هذه المسألة فقال³: "المسألة مبينة على الفساد للمغالطة، فأما جواب الكسائي فغير مرضى عند أحد، وجواب الزبيدي أيضاً غير جائز عندنا؛ لأنه أضمر إن وعملها، وليس من قوتها أن تضر فتعمل، فأما تكريرها فجائز؛ قد جاء

¹ - أسنى المطالب في شرح روض الطالب، أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت 926هـ)، تحقيق: د محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ - 2000 م، ج3، ص295.

الطبعة: الأولى،

² - مجالس العلماء، ص220.

³ - مجالس العلماء، ص223.

في القرآن والفصح من الكلام، قال الله جل وعز: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ فجعل إن الثانية مع اسمها وخبرها خبراً عن الأولى، وقال الشاعر¹:

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَّبَهُ ... سِرْبَالُ مُلْكٍ بِهِ تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ

والصواب عندنا في المسألة أن يقال: إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم البتة زيدٌ، فيضم اسم إن فيها ويستأنف ما بعدها".

في هذه المسألة يظهر لنا الخلاف في إضمار إن وإعمالها، فاليزيدي يراعي الترتيب بين إن واسمها وخبرها حيث خطأ الكسائي بقوله: "أخطأت، قال: كيف؟ قلت: لرفعه خيرهم قبل أن تأتي باسم إن، ونصبه زيداً بعد الرفع، وهذا لا يجيزه أحد" وذكر الصواب فقال: "إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بته زيدٌ، على معنى تكرير إن" لكن الزجاجي لا يجيز قول اليزيدي؛ لأنه أضمر إن وعملها، وليس من قوتها أن تضم فتعمل، فأما تكريرها فجائز، والصواب عنده هو أن يضم اسم إن فيها ويستأنف ما بعدها²، قال ابن مالك³:

وَرَأَى ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَيِّ

وهو تقديم اسم (إن) وتأخير خبرها وجوباً؛ فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها.

وأرى أن عمل (إن) مضمرة وإن كان ضعيفاً إلا أنه جائز لا سيما مع القرينة الدالة على الحذف، ففي المثال موضع الشاهد نجد أن (إن) ذكرت أولاً: إن من خير القوم، أي: إنه، إن واسمها ضمير الشأن، ومن خيرهم خبرها، و(أو) عاطفة، والجملة الثانية من (إن) المحذوفة واسمها وخبرها معطوفة عليه؛ وإعادة حرف (إن) لمزيد العناية والتحقيق؛ لأنه يفيد تأكيداً على التأكيد الذي أفاده حرف التأكيد الداخل على الجملة الأولى.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وقد أنعم علي بإتمام هذه الدراسة وهذه نتائجه:

¹ _ ديوان جرير، ص 527.

² _ الأمالي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407 هـ، 1987 م، ص 62.

³ _ ألفية ابن مالك، باب (إن وأخواتها) .

- 1_ كتاب (مجالس العلماء) موسوعي يحتوي على معارف متنوعة ومسائل مختلفة؛ ففيه علوم القرآن والفقه والأنساب والشعر، ولكنه منصب بصفة خاصة على اللغة والنحو والصرف.
 - 2_ أبرزت الدراسة ترجمة لعلم من أعلام العربية وهو الزجاجي، كما بينت قيمة كتابه (مجالس العلماء) تلك الموسوعة القيمة.
 - 3_ لم تظهر الدراسة رأي الزجاجي النحوي؛ لأنه كان يذكر المجلس متضمنًا المسألة والذين اختلفوا فيها وحججهم وانتصار بعضهم على بعض دون أن يذكر رأيه في تلك المسألة، ولعله أراد الموضوعية في ذلك.
 - 4_ هذه المجالس عبارة عن مناظرات ومحاورات وجدال لغوي تم بين العلماء.
 - 5_ أظهرت الدراسة أسلوب علماء العربية الأوائل في مناظراتهم وطرائقهم في التعليل والقياس.
 - 6_ أبرزت الدراسة شيئًا مما بذله علماء العربية في خدمتها خاصة في مجال النحو العربي.
 - 7_ كانت تلك المجالس بمثابة مدارس العلم؛ فتعرض المسائل العلمية وتناقش وتمحص الآراء فيها.
 - 8_ لكل قبيلة عربية لهجة خاصة بها تجرى بها ألسنتها يعسر تلقيها غيرها، كما ورد في مسألة (ليس الطيب إلا المسك).
 - 9_ ما كان لغة لقوم من العرب لا يجوز تأويله، كقولهم: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع، فإن لغة الحجازيين نصب الخبر ولغة بني تميم رفعه.
 - 10_ يرجح الرفع على الابتداء بعد (إذا) التي للمفاجأة، ويجوز النصب على الحال؛ وكلا الأمرين وارد عن العرب وسمع عنهم ذلك.
 - 11_ يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر اعتمادًا على السماع عن العرب.
- وأوصت الدراسة:**
- دراسة كتاب الزجاجي (مجالس العلماء) واستخراج الجوانب الصرفية والأدبية والبلاغية وغيرها؛ فما زال بكرة يحتاج إلى دراسة، وفيه ثمرات لم تقطف بعد.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1_ أسنى المطالب في شرح روض الطالب، أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت 926هـ) تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 هـ - 2000م.
- 2_ الأشباه والنظائر في النحو، أبو الفاضل عبدالرحمن بن كمال أبوبكر السيوطي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ، 1984م.
- 3_ الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ
- 4_ الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت 316هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د:ت.
- 5_ إعراب القرآن للأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، قدمت له ووثقت نصوصه: د. فائزة بنت عمر المؤيد، ط1، 1415 هـ، 1995 م.
- 6_ الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي (ت 1396هـ) دار العلم للملايين، ط15، 2002 م.
- 7_ ألفية ابن مالك في النحو والصرف، طبعة دار الكتاب العربي بيروت، د:ت.
- 8_ الأمالي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407هـ، 1987م.
- 9_ الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت 562هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1382 هـ - 1962 م.
- 10_ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله البركات كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ - 2003م.
- 11_ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط6، 1980م.

- 12_ البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط1، 1420 هـ.
- 13_ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ت (911هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د:ت.
- 14_ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت (817هـ) دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ، 2000م.
- 15_ تاريخ دمشق، ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ت (571هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ، 1995م.
- 16_ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم ، دمشق، 1419هـ، 1998م.
- 17_ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، ، دار الفكر العربي، ط1، 1428 هـ - 2008م.
- 18_ جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش ، دار الفكر - دار الفكر، ط2، ، 1988م.
- 19_ الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي ت (749هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413 هـ - 1992 م.
- 20_ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق محمد نبيل طريفي، واميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية ،بيروت، 1998م.
- 21_ ديوان جرير بن عطية الخطفي الكابي اليربوعي (110هـ) تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر 1969م.
- 22_ ديوان كثير عزة، جمعه وحققه.إحسان عباس، دار الثقافة بيروت 1391هـ.

- 23_ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي شهاب الدين محمود ابن عبدالله الحسيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د:ت.
- 24_ سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ، 1985 م.
- 25_ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح (ت 1089هـ) تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1406 هـ - 1986 م.
- 26_ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني علي بن محمد بن عيسى، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.
- 27_ شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت 421 هـ) تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424 هـ، 2003 م.
- 28_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط1400، 20 هـ - 1980 م.
- 29_ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1402 هـ، 1982م.
- 30_ شعب الإيمان، البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410 هـ.
- 31_ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2000م.
- 32_ صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا، دار طوق النجاة، ط1، 1422 هـ.

- 33_ فهرسة ابن خير، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي ت (575هـ) تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.
- 34_ الفهرست، ابن النديم أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي (ت 438هـ) تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط2، 1417 هـ ، 1997 م.
- 35_ الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م.
- 36_ اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405 هـ 1985م.
- 37_ الباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق: غازي مختار ظليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.
- 38_ مجالس العلماء، الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت 337هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1403 هـ 1983، م.
- 39_ مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت 518هـ) تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د:ت.
- 40_ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ، 1998م.
- 41_ المسائل السفرية في النحو، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1403 هـ ، 1983م.
- 42_ معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ت (626هـ) دار صادر، بيروت، ط2، 1995 م.

- 43_ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام ت (761هـ) تحقيق: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، : دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
- 44_ المفصل في صنعة الإعراب، جاز الله الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـ) تحقيق : د . علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- 45_ المقتضب، أبو العباس المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت 285هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 1386هـ.
- 46_ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري ت (577هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1405 هـ، 1985 م.
- 47_ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ت (764هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، :1420هـ- 2000م.
- 48_ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي ت (681هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1994م.
- 49 _ الوفيات، ابن قنفذ القسنطيني أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، تحقيق: عادل نويهض، ط4، دار الإقامة الجديدة، بيروت، 1403 هـ - 1983 م.
- 50_ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، 1998م.